الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل: "تشويه للماضي.. وتعقيد للمستقبل"

American Recognition of Jerusalem as the Capital of Israel: "A Distortion of the Past.. and a Complication of the Future"

حمزاوي جويدة *

جامعة سطيف 2، الجزائر، Hamzaoui.djaouida@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/30 **تاريخ القبول: 2020/09/11**

ملخص:

وعد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمام الإيباك وهي من أقوى جمعيات الضغط اليهودية على أعضاء الكونغرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى ما أسماه "**عاصمة إسرائيل التاريخية**"، وهو المطلب الذي ينادي به الكثير من المسؤولين الإسرائيليين الذين بدأوا يطالبونه بضرورة تغيير الوضع القائم في مدينة القدس، وبالتحديد في المسجد الأقصى، من خلال نقل السفارة الأمريكية إلى المدينة والسماح لليهود بأداء شعائرهم الدينية داخل ساحات الحرم الشريف. وكون نقل السفارة ليس بتلك السهولة والأريحية مع تعقيدات الوضع الداخلي والإقليمي وما يمكن أن يترتب على ذلك من تصاعد للتوتر في منطقة الشرق الأوسط. لكن الرئيس ترامب وفي سابقة من نوعها كسر التقليد وقرّر الإيفاء بوعده بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارته إليها، ما شكّل تغيراً مفاجئاً في السياسة الأمريكية المُتخذة والمُعلنة في مسألة الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي تأثيرات قرار ترامب وتداعياته على مستقبل القضية الفلسطينية التي تمر بمرحلة خطيرة مع استمرار المشروع الصهيوني في مخططاته لتصفيتها وتهويد مدينة القدس.

الكلمات المفتاحية: دونالد ترامب؛ القدس؛ السياسة الأمريكية؛ القضية الفلسطينية.

***Abstract*:**

The US President "Donald Trump" has promised to AIPAC, which is one of the strongest Jewish lobbyists on the members of the US Congress, to move the US embassy to what he called "the historic capital of Israel", a demand that many Israeli officials are calling for to change the status quo in Jerusalem, particularly in the Al-Aqsa Mosque, by moving the US Embassy to the city and allowing Jews to practice their religious rituals inside the Haram al-Sharif. Despite the complexities of moving the embassy and the consequent escalation of tension in the Middle East region, President Trump, in a precedent of its kind, broke the traditions and decided to fulfill his promise to declare Jerusalem the capital of Israel and transfer his embassy to it, which constituted a sudden change in the announced US policy on the issue of the Palestinian-Israeli conflict.

Hence, the present paper seeks to investigate the effects of Trump's decision and its implications on the future of the Palestinian cause, which is in a dangerous phase with the continuation of the Zionist project in its plans to liquidate it and Judaize the city of Jerusalem.

Keywords: *Donald Trump; Jerusalem; US policy; Palestinian Cause.*

* المؤلف المراسل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

ظهر ترامب أثناء حملته وكرئيس منتخب مؤيدا كل التأييد لإسرائيل وانتقد بشدة سياسة أوباما تجاه إسرائيل، وبشكل خاص امتناعه عن التصويت الذي سمح بتمرير قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334، وصرّح أيضا بنيّته نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، كما أعلن اعترافه بمدينة القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل.

ويعلن ترامب "الرئيس المثير للجدل" في 6 ديسمبر 2017 اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية رسميا بالقدس عاصمةً لدولة إسرائيل، وهو ما طالما أعلن مرشحون لرئاسة الولايات المتحدة الالتزام به من قبل خلال حملاتهم الانتخابية، غير أنهم جميعا تجنبوا إدخال ذلك الوعد حيز التنفيذ بعد انتخابهم واعين بأن قراراً من هذا النوع يخالف القانون الدولي، وأن من شأنه إشعال النار بالمنطقة، بالإضافة إلى هذا، أعطى ترامب تعليمات لموظفيه بعد خمسة أشهر بنقل مقر سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس خلال فترة لم يحدد مداها. يأتي هذا القرار تجسيدا لموقف سياسي غير مسبوق يمثل قطيعة مع سبعة عقود من السياسة الأمريكية نحو القدس، حيث كان الكونغرس الأمريكي قد تبنّى بأغلبية كبيرة من الحزبين "تشريع سفارة القدس *Jerusalem Embassy Act*"، في دورته رقم 104 في 23 أكتوبر 1995، ونصّ على ضرورة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في سقفٍ زمني لا يتجاوز 31 ماي 1999، إلا أنّ ذلك القانون تضمّن بندًا يسمح للرئيس الأمريكي بتوقيع إعفاء مدة ستة أشهر إذا رأى أنه ضروري لـ"حماية المصالح الأمنية القومية الأمريكية"[1].

ومنذ إدارة الرئيس بيل كلينتون والإدارات الأمريكية المتعاقبة تُوقّع الإعفاء تلقائيًا كل ستة أشهر. سلّط القرار الذي اتخذه ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل وقيام إدارته بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس الأضواء على قضية القدس وعلى العلاقة بين بعديها الديني والسياسي .

من خلال ما سبق، تطرح لنا الاشكالية التالية: إلى أي مدى سيؤثر قرار إعتراف ترامب بالقدس كعاصمة لإسرائيل على مختلف المساعي القديمة والجديدة لتسوية القضية الفلسطينية وفي مستقبل مدينة القدس؟

وننطلق من فرضية أساسية هي: "رغم دراية ترامب بالتعقيدات التي يطرحها قراره، إلا أنه رمى شعلة نار على القضية الأكثر قابلية للانفجار في النزاع والأكثر حساسية، ما يعدّ بمثابة تحدّ للنظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولي وضربًا للتسوية وقضاءً على آمال الفلسطينيين في إمكانية مواصلة العملية التفاوضية مع الطرف الاسرائيلي."

وللإجابة على هذه الفرضية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- لماذا أنقلب ترامب على ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية وما موقفه أصلا من القضية الفلسطينية ؟ ماهو الوضع القانوني للقدس؟

- ولماذا تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية "القدس" ؟ وماهي دوافعها ومبرراتها ؟.

- ماذا بعد قرار ترامب بشأن القدس؟

أولا:موقف ترامب من القضية الفلسطينية: الانقلاب على ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية

أثارت تصريحات دونالد ترامب خلال الانتخابات التحضيرية للترشيحات الحزبية، والتي أشار فيها بأنه سيتخذ موقفاً "محايدا" في "الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي"[2] جدلا واسعا، حيث تمّ تفسير هذا الموقف بأنه يُطالب بأن تكون المفاوضات بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي هي الأساس في تحديد شكل التسوية، أي أنه لا يريد دوراً محدداً للأمم المتحدة أو المجتمع الدولي في هذا الجانب بالتحديد، وذلك يعني أنّ موضوعات القدس واللاجئين والحدود متروكة للتفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، أي لميزان القوى الثنائي[3]، وهو ما يعني توفير البيئة المناسبة للطرف الإسرائيلي لممارسة كافة الضغوط المتوفرة على الطرف الفلسطيني لتحصيل أكبر قدر من المكاسب. وأيّدت الخطوط العامة لبرنامج ترامب الانتخابي حل الدولتين كفكرة عامة، حيث يرى أنّ الدور الأمريكي يجب أن يقتصر في المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على دور "الميسّر للتفاوض"، وقد انتقد في هذا السياق "ضعف وعدم كفاءة الأمم المتحدة"، رافضاً فكرة فرض حلّ في القضية الفلسطينية من خلال الأمم المتحدة[4]، ثم عاد ليؤكد على أنّ حل الدولتين ليس السبيل الوحيد لإنهاء النزاع، وأنه مُنفتح على خيارات بديلة ما إذا كانت تؤدي إلى السلام، بقوله: "إنّ الحل يجب أن يكون من خلال مفاوضات الأطراف، وأنه سيستخدم الفيتو ضدّ أيّ حلّ يتبنّاه مجلس الأمن"[5].

وفي هذا الصدد، دعمت إدارة ترامب بقوة "فكرة السلام الاقتصادي" كحافز للتغاضي عن جزء كبير من الثوابت الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بحقوق اللاجئين، القدس وحدود عام 1967،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكتشجيع للسلطة الفلسطينية للعودة إلى طاولة التفاوض دون شرطَي المرجعية ووقف الاستيطان، وبذلك يصبح السلام الاقتصادي بديلا عن السلام السياسي القائم أساسا على حل الدولتين وإقامة دولة فلسطين[6].

ومع ذلك، فقد هُمشت القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، ولم يول ترامب أهمية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، إذ لم يتطرق للحديث عنه أو عن حل الدولتين سوى في جملة واحدة، "نحن ملتزمون بالمساعدة على تيسير إبرام إتفاق سلام شامل يقبله الإسرائيليون والفلسطينيون على حدّ سواء"، بمعنى أنها ستبقى ملتزمة بالمساعدة وتسهيل التوصل إلى تسوية سياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين لكن على أساس قبول الطرفين ما يعني أن لإسرائيل الحق النهائي في هندسة التسوية التي ترغب فيها[7].

عموما، تعامل ترامب مع قضية القدس وكأنها قضية داخلية إسرائيلية، وعمد إلى تجاهل الإجراءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، ورغم تعدد اللقاءات مع الطرف الفلسطيني إلا أنّ ترامب تبنّى بكفاءة عالية وجهة النظر الإسرائيلية الداعية لتصفية القضية الفلسطينية وإقامة "إسرائيل الكبرى" عبر الحل الوحيد المتبقي للتسوية السياسية بعد الممارسات الإسرائيلية، وهو "الحل الإقليمي"[8].

وكان قد تعهّد الرئيس ترامب في أول رسالة له عقب فوزه بالرئاسة بالعمل من "أجل سلام عادل ودائم بين إسرائيل والفلسطينيين" يجري التفاوض عليه بين الطرفين. وكتب ترامب في هذه الرسالة التي نشرتها صحيفة "إسرائيل اليوم": "أعتقد أنه بإمكان إدارتي أن تلعب دورًا مهمًا في مساعدة الطرفين على تحقيق سلام عادل ودائم، وأكد أنه يودّ أن تنجح إدارته في التوصل إلى اتفاق سلام في الشرق الأوسط"، وأضاف في مقابلة أجرتها معه صحيفة "نيويورك تايمز *The New York Times*" : "أحبّ أن أكون الشخص الذي يحقق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، سيكون هذا إنجازا عظيما في إطار صفقة القرن"[9]. وصفقة القرن كما يراها الرئيس ترامب هي نجاحه في حل القضية الفلسطينية الأشدّ تعقيدًا التي مرّ عليها أكثر من 70 عاما، ولذا فهي قضية القرن بحساباتٍ خاصة عبر تقديم تنازلات بهدف الوصول إلى حلول وسط، وصولا إلى توافق الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية الأطراف العربية المؤثرة والنافذة[10].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أظهر خطاب الرئيس ترامب في البداية وكأن هناك تغييرا جذريا في السياسة الأمريكية سيما فيما يتعلق بالموقف من الاستيطان وحل الدولتين ونقل السفارة للقدس، ثم طرأ تغيّر ملموس على هذه المواقف منذ إعلان الرئاسة الفلسطينية رفضها لخطة السلام الأمريكية التي لم يُعلن عنها بشكل رسمي والمعروفة إعلاميا باسم "صفقة القرن"[11]، لكن تسريبات متواترة أكّدت أنها تتضمن انتقاصا خطيرا للحقوق الفلسطينية، وخاصة ما يتعلق بمدينة القدس وملف اللاجئين والاستيطان. وبحسب العديد من المصادر، فإن الخطة تقوم على منح الفلسطينيين حكما ذاتيا في الضفة الغربية مع الاعتراف بشرعية الاستيطان الإسرائيلي فيها، كما تسعى لإنهاء حق العودة للفلسطينيين وشطب قضية اللاجئين، كما تدعو أيضا إلى الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل فقط، ومنح الفلسطينيين عاصمة في ضاحية أبو ديس القريبة من المدينة.. بالتالي، لم يشذ الرئيس الجديد للولايات المتحدة وفريقه عن قاعدة الانحياز علنًا للرؤية الإسرائيلية في معالجة الصراع[12]، وبعد انتخابه أعلن ترامب عدم التزامه بمبدأ حل الدولتين المُجمع عليه دوليا، واعتباره أنّ الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية التي جرى احتلالها من قبل اسرائيل في العام 1967 والتي تعتبر مع قطاع غزة إقليم الدولة الفلسطينية المنشودة، لا يمثّل عقبةً أمام السلام[13]، الأمور التي شكّلت انقلابا على ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية لعقود مضت.

اتخذت إدارة ترامب قرارات خطيرة ومصيرية تضرب عمق القضية الفلسطينية، فقد عملت على قطع كل المساعدات للسلطة الفلسطينية، ويشمل هذا القرار المساعدات المباشرة للخزينة وغير المباشرة التي تأتي لمصلحة مشاريع بنية تحتية ومشاريع تنموية، وأصدر البيت الأبيض بيانا جاء فيه أن واشنطن أعادت توجيه أكثر من 200 مليون دولار كانت مخصصة لمساعدات اقتصادية للضفة الغربية وغزة إلى مشاريع في أماكن أخرى حول العالم، وكذا وقف دعم مستشفيات القدس، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 7 سبتمبر2017 حجبها 25 مليون دولارا كان من المقرر أن تقدّمها كمساعدة للمستشفيات الفلسطينية في القدس، وعددها ستة مستشفيات، هذا فضلاً عن إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وإنزالها علم فلسطين عقابا على مواصلة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ضد جرائم الحرب الإسرائيلية[14].

أمّا عن موقفه من "المقاومة الفلسطينية"، فيعتبر ترامب أكثر "كراهية" للمقاومة المسلحة ولطبيعتها الإسلامية خصوصا، و اتّهم كلاّ من حركتي حماس والجهاد الإسلامي تحديدًا بتربية الأطفال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينيين على العنف وكراهية اليهود، بالإضافة إلى اشتراطه قبول الفلسطينيين بيهودية الدولة الإسرائيلية، وأبدى تشكيكه في النزعة السلمية لدى الطرف الفلسطيني، مشيرًا إلى أنّ نزعة الإسرائيليين للسلام هي الأوضح[15].

وأبعد من ذلك، أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في سابقةٍ من نوعها في العلاقات الدولية على تهديد دول العالم أجمع بقطع مساعداتها إن عارضت سياساتها في الأمم المتحدة وصوتّت ضدّ قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل[16]، ما يثبت أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستكون دائما إلى جانب إسرائيل في كل سياساتها الاستيطانية التوسعية وتطلعاتها في المنطقة، وستضغط على الفلسطينيين للدخول بمفاوضات غير عادلة مع إسرائيل بكافة الطرق والوسائل[17].

ثانيا. الوضع القانوني للقدس: بين الشرعية التاريخية والدولية

فكرة منح مكانة خاصة للقدس عُبّر عنها في القرار (رقم 181) لعام 1947، الذي نصّ على تقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة "يهوديّة" وأخرى "عربية"، ويستثني مدينة القدس داعيًا إلى أن تكون "كياناً منفصلاً تحت إدارة أمميّة"[18]. إلاّ أنّ الحرب التي تلت إنشاء دولة إسرائيل في 15 ماي 1948، شهدت اقتسام اثنين من لاعبيها -إسرائيل والأردن- للمدينة فيما بينهما[19]. استولى الإسرائيليون على الجزء الأكبر من أراضيها (84%)، والذي عُيّن كقدس غربية، فيما بسطت القوات الأردنية سيطرتها على (1.5%) من المنطقة التي تتضمن معظم الأحياء العربية بما فيها المدينة القديمة ونواحيها والتي تضمّ المسجد الأقصى وقبة الصخرة والأماكن المقدّسة، أصبحت معروفة بالقدس الشرقية[20]، وأُبرِم اتفاق مُسبق بين الطرفين لمنع قيام دولة فلسطينية[21]. ومنذ عام 1949، وضعت إسرائيل حكومتها وبرلمانها في القدس جاعلةً منها رسميّاً عاصمتها.

بعد انتصارها في حرب الستة أيام عام 1967، ضمَّت إسرائيل القدس الشرقية وأعلنت من جانب واحد بأنّ المدينة بشقيها الشرقي والغربي "عاصمة موحّدة وأبدية" لها، وقد اصطدم قرارها هذا بعدم اعتراف المجتمع الدولي باعتباره يعترف بالتقسيم بين القدس الشرقية والغربية، كون الأولى جزءا من حدود ما قبل 1967، والثانية مازالت أرضا محتلة مثل باقي أراضي الضفة الغربية[22]، وأدان مجلس الأمن في الأمم المتحدة هذا الضمّ في 21 ماي 1968، ونصّ على أنّ: "جميع الإجراءات والتدابير التشريعيّة والإداريّة التي اتّخذتها إسرائيل (...) والتي تهدف إلى تغيير الوضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانوني للقدس باطلة"، ورغم مصادقة الولايات المتحدة على القرار إلا أن ذلك لم يغيّر في الأمر شيئا.

في 30 جويلية 1980، وعندما أصدرت إسرائيل قانون "أساس أورشليم "القدس" عاصمة إسرائيل"[23]، والذي نصَّ على اعتبار القدس "كاملة وموحدة" عاصمة أبدية لإسرائيل وغير قابلة للتقسيم، أعاد مجلس الأمن التأكيد في مناسبتين (القرار 476 و478) على أنّ هذه الخطوة تشكّل "خرقاً وانتهاكا للقانون الدولي"، داعياً "الدول التي أقامت بعثات ديبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدّسة"، وحتى عام 2006 كانت كوستاريكا والسلفادور هما الدولتان الأخيرتان اللتان تنقلان سفارتهما من القدس إلى تلّ أبيب، فقبْل القرار الأمريكي لم يكن يوجد بلد آخر يحتفظ بسفارة له في مدينة القدس[24].

انتعشت آمال الفلسطينيين بعد توقيع "اتفاق أوسلو" عام 1993 بإمكانية أن يشكِّل الجزء الشرقي من المدينة عاصمة مستقبلية لهم، خصوصا مع الصعود القويّ لمنظمة التحرير الفلسطينيّة على الصعيد الديبلوماسي الذي تلا "الاعتراف المتبادل" بين منظمة التحرير ودولة إسرائيل الموقّع في أوت 1993 ضمن اتفاق أوسلو، وتمّ القبول عموماً بأنّ المستقبل القانوني للمدينة مرتبط بإبرام اتفاق سلام بين الخصمين "الإسرائيلي والفلسطيني" اللذين يطالبان بها كعاصمة. ومنذ ذلك الحين، أعلنت غالبية دول العالم أنّها إثر توقيع اتفاق سلام، ستعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وستقوم بنفس الشيء بالنسبة لعاصمة فلسطين إذا ما صادق الاتفاق على هذا الخيار الذي يطالب به الفلسطينيون منذ 24 عاماً[25].

كان الموقف الأمريكي حتى الثمانينيات يعتبر أنّ "الوضع النهائي للقدس لا ينبغي أن يُقرّر من جانب واحد وإنّما بالتشاور بين جميع الأطراف المعنيّة"، أمّا الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان موقفها الرسمي هو أنّ "الوضع الدائم" المستقبلي للقدس ينبغي أن يُتوصّل إليه كنتيجة "مفاوضات ثنائيّة" بين الإسرائيليين والفلسطينيين. في المقابل، أصدر الكونجرس الأمريكي في عام 1995 قانونًا ينصّ على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في سقفٍ زمني لا يتجاوز 31 ماي 1999[26]، ووجوب الاعتراف بـ"القدس كعاصمة لدولة إسرائيل".

رفض الرؤساء الأمريكيون منذ ذلك الحين (بيل كلينتون، جورج بوش الابن، باراك أوباما) تنفيذ القرار، وكانوا يوقِّعون على قرار تأجيل التنفيذ كل ستة أشهر، وتحجّجت الإدارات الأمريكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"بحماية مصالح الأمن القومي الأمريكي" من جهة، والرغبة في الحفاظ على تكتيك متوازن في العلاقات المتوترة والهشة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من جهة أخرى[27]، ما أبقى الموقف الرسمي للديبلوماسية الأمريكية من دون تغيير، والامتناع عن دعم أيّ عمل من شأنه أن يضرّ بـ"مسار السلام"، وكان الوضع المستقبلي للمدينة إلى جانب مسألة اللاجئين الفلسطينيين أكثر ما وضع العراقيل أمام التوصل إلى اتفاق في جويلية 2000 خلال المفاوضات التي أُجريت في "كامب دايفيد" بين "إيهود باراك" و"ياسر عرفات"، برعاية الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون". وبشأن القدس على وجه الخصوص، كان المسؤولون الإسرائيليون قد عبّروا عن نفس الفكرة المطروحة اليوم: تحويل "حي أبو ديس" المحاذي للقدس إلى "عاصمة فلسطينية"، وكان الرفض الإسرائيلي لترك السيادة على ساحة المساجد للفلسطينيين أحد العناصر المحوريّة التي أدّت إلى فشل المفاوضات. بعد ذلك، أجريت مفاوضات غير رسميّة، إحداها أقيمت في طابا (جانفي 2001)، والأخرى قادت إلى اتفاق جنيف (ديسمبر 2003)، أحرزت تلك المفاوضات تقدّماً بشأن مسألة القدس، سيما المفاوضات الثانية التي أفضت إلى اتفاق لتقاسم السيادة على المدينة التي أصبحت "عاصمة للدولتين": لإسرائيل المناطق التي يسكنها اليهود، ولفلسطين المستقبلية تلك التي يسكنها العرب (كما أُبرِم اتفاق مفصّل بخصوص ساحة المساجد - جبل الهيكل)، لكنّ هذه الاتفاقات لم تحظَ أبداً بدعم رسمي.

بشكل عام، فقد حاولت إسرائيل تغيير وضع الصراع في القدس والحلول السياسية الممكنة لها عبر إعادة تشكيل النسيج الحضري للمدينة شيئا فشيئا، ويعدّ الجدار الفاصل الذي أقامته سنة 2004 الخطوة النهائية الحاسمة في العملية المتواصلة للاستيلاء على المدينة وتغيير الحقيقة الجغرافية والسكانية لها، حيث يرسم الجدار بدقة حدودا واقعية للقدس "اليهودية الجديدة"[28].

في المحصلة، فإن ترامب باعترافه بالقدس كعاصمة لإسرائيل لا يدير ظهره لسياسة خارجية أمريكية ثابتة منذ عقود فحسب، وإنّما يدير ظهره للقانون الدولي بخروجه عن الإطار الذي تبنّته قرارات عدّة لمجلس الأمن شدّدت على المنزلة القانونية للقدس كأرض محتلة وبأنه لا يمكن أن الاستيلاء عليها بالقوة[29]، منها: قرار 242 لسنة 1967، قرار 465 و476 و478 لسنة 1980، قرار 636 لسنة 1989، قرار 904 لسنة 1994، قرار 1322 لسنة 2000، والعديد من القرارات الأخرى على غرار قرار 2334 لسنة 2016 الذي تمّ تبنّيه في إطار إدارة أوباما[30]، وآخرها مشروع القرار المصري في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمن في 18 ديسمبر2017، على خلفية إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، الذي يؤكد على أنّ أي قرارات وتدابير تهدف إلى تغيير هوية أو وضع مدينة القدس، أو التكوين السكاني للمدينة المقدسة ليس لها أثر قانوني وباطلة ولا بدّ من إلغائها التزاما بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويدعو كل الدول إلى الامتناع عن إقامة بعثات دبلوماسية في مدينة القدس تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم 478 لسنة 1980. لكن الولايات المتحدة الأمريكية أسقطت مشروع القرار باستعمالها حق النقض[31].

ثالثا: تغير السياسة الأمريكية تجاه قضية القدس: الدوافع والمبررات

تمثّل قضية القدس إحدى المسائل المحورية التي يتجنبها السياسيون عادة في الصراع العربي-الإسرائيلي، إذ أنها قضية بالغة الصعوبة والتعقيد لأنها لا تتعلق بالهويات الوطنية للجانبين فحسب، بل تتعلق أيضا بالحساسيات الدينية باعتبارها موطن الجدار الغربي، الضريح المقدس والمسجد الأقصى.

حاول رؤساء الولايات المتحدة باستمرار الحفاظ على سياسات صارمة لعدم إصدار حُكم مسبق على قضية وضعية القدس، وبالتالي عدم الانخراط في النشاطات الرسمية التي يمكن أن تعترف أو يُنظر لها أنها تؤسس للاعتراف بالقدس كمدينة تقع ضمن حدود سيادة إسرائيل. تتجذر هذه السياسة ضمن الرؤية التنفيذية القاضية بأن أي خطوة قد تشوّه سمعة الدور الأمريكي التسهيلي في تعزيز مفاوضات التسوية، والتي يمكن أن تؤدي إلى الإضرار بعملية السلام وتصبّ لغير صالح الولايات المتحدة، ولهذا حافظت هذه الأخيرة على موقع سفارتها في تل أبيب[32].

بالتالي، وعلى الرغم من قطع العديد من الرؤساء الأمريكيين السابقين وعودا خلال حملاتهم الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس بدايةً من هاري ترومان وحتى باراك أوباما، سرعان ما كانوا يغيرون مواقفهم فور تسلمهم السلطة، نظرا لتداعياته السلبية على جوهر عملية السلام في الشرق الأوسط. لكن، الرئيس دونالد ترامب قرّر إحداث قطيعة تاريخية مع السياسة الأمريكية ومع التوافق الدولي حول هذه القضية طوال الخمسين عاما الأخيرة، وأوفى بالوعد الذي قطعه خلال حملته الانتخابية، حيث أعلن عن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمةً لدولة إسرائيل[33].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكد ترامب أنّ البيت الأبيض في عهد الرؤساء السابقين منذ اتخاذ الكونغرس لقرار نقل السفارة عام 1995 وحتى اليوم لم يتحلوا بالشجاعة الكافية لتطبيق القرار، وأنه وحده الذي وعد بنقل السفارة أثناء حملته الانتخابية وفعلها. وشدّد بشكل مباشر على انتقاده للكونغرس والسياسات التي اتبعها الرؤساء السابقون كونهم لم يتعاملوا مع الأمر الواقع بل مع افتراضات بدا بوضوح (بالنسبة له) أنها غير صحيحة، وعلى الأخص تبرير الرؤساء عدم اتخاذهم قرار النّقل بأنّ تطبيقه سيُلحق ضررا بفرص السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وحسب نصّ ما قاله ترامب: "ثبت بوضوح أن التأجيل لم يؤدِ لتحقيق السلام!".

ويرجع قرار ترامب لسببين محتملين؛ الأول أنه أحاط نفسه بأشخاص ملتزمين إيديولوجيا بدولة إسرائيل دون إبراز أي تعاطف مع الجانب الفلسطيني؛ بينما السبب الثاني يتعلق بإظهار إدارته انقساما مثيرا للقلق في تعقيدات الصراع العربي-الإسرائيلي، وادّعائها بالعمل على حلّ دائم للصراع من خلال ما يتمّ ترويجه حول "صفقة القرن"[34]. وساق ترامب في أسباب قراره ثلاثة تبريرات أساسية: بأن إسرائيل دولة ذات سيادة؛ ولها الحق كأي دولة ذات سيادة بأن تحدّد عاصمتها، وأنّ الاعتراف بهذا الأمر يعدّ شرطا ضروريا لتحقيق السلام؛ وكذا اعتراف الولايات المتحدة تحت قيادة الرئيس "هاري ترومان" بدولة إسرائيل واعتبار منذ ذلك الوقت القدس عاصمة لها[35]، كما حاول أن يضع قراره في إطار الالتزام بالقانون الذي أقرّه الكونغرس عام 1995 حول نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس على الرغم من معارضة كبار مستشاريه في مجلس الأمن القومي، وهنا يبرز بعدٌ شخصي في قرار ترامب، فهو لم ينفّذ أيًا من وعوده الانتخابية تقريبًا، لكن ميله إلى الظهور بمظهر الرئيس القوي الذي يتخذ قرارات لا يجرؤ غيره على اتخاذها، جعله يجد في قضية فلسطين تحديدًا فرصةً لممارسة هذا الميل[36].

هناك أيضًا رغبة ترامب في إرضاء جمهوره ومحازبيه وقاعدة دعمه الانتخابية وعلى رأسها اللوبي الصهيوني في أمريكا، ففي مارس 2016 ألقى خطابه أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الإسرائيلية (إيباك) الذراع الطولي للّوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، الذي تعهّد فيه بنقل "السفارة الأمريكية إلى العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، القدس". وبحسب تقارير مختلفة، فإنه بعد ذلك الخطاب انحاز الملياردير اليهودي "شيلدون أديلسون" الداعم للجمهوريين إلى دعم حملة ترامب للرئاسة، وتبرّع بمبلغ عشرين مليون دولار إلى إحدى اللجان السياسية الانتخابية المؤيدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لترامب، ثم بمبلغ مليون ونصف المليون دولار لتنظيم مؤتمر الحزب الجمهوري الذي أعلن ترامب رسميًا مرشحًا رئاسيًا له. ومنذ انتخابه رئيسًا لم يتوقف أديلسون عن تذكيره بوعده، ولم يخف تذمره عندما خضع ترامب لضغوط مستشاريه وقرر توقيع إعفاء نقل السفارة، وبحسب وسائل إعلام أمريكية، فقد دخل ترامب فجأةً إلى اجتماع كبار مستشاريه لشؤون الأمن القومي في 27 نوفمبر 2017، حين كانوا يناقشون موضوع تأجيل نقل السفارة مرةً أخرى من عدَمه، وأبدى إصرارًا على ضرورة أن يقدموا له خيارًا يسمح له بالإيفاء بوعده الانتخابي، وهو ما تمّ بالشكل الذي صدر على الرغم من تحذيرات وزيرَي الدفاع والخارجية.

من جانب آخر، يمثل الإنجيليون نحو 25% من الشعب الأمريكي، وصوّت نحو 80% من البيض منهم لمصلحة ترامب في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وتُمثل قضية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس إحدى أولويات تلك الكتلة التصويتية، بل إنّ كثيرًا من جماعاتهم ضغط على ترامب للتعجيل بقرار نقل السفارة وإعلان القدس عاصمةً لإسرائيل. وبالنسبة إلى الإنجيليين، فإن قضية نقل السفارة لا تتعلق بأمر سياسي بقدر ما هي تحقيق لنبوءة تمهد الطريق لعودة المسيح في الطريق إلى معركة نهاية التاريخ التي يفترض أن تقع في سهل "مجيدو" بحسب الأسطورة، وسوف يقبل اليهود "المسيح" مخلّصًا لهم بعد أن رفضوه من قبل. لذلك ليس في واردا عند الرئيس ترامب إغضاب هذه الكتلة الانتخابية الكبيرة المؤيدة له.

ويأتي توقيت إعلان ترامب حول القدس، في ظل سياقات يراها الجانب الأمريكي داعمة لهذا القرار، ومنها[37]:

- **شرعنة الأمر الواقع**: فقد دأب الجانب الإسرائيلي في السنوات السابقة على إعادة هيكلة الطبيعة الديموغرافية للقدس من خلال سياسات التهويد، والتي دعمها تيار اليمين عبر خطوات استباقية للإعلان، وتمثلت في نشر الحواجز الأمنية حول مسجد الأقصى منذ جويلية 2017، وتكثيف عمليات الاستيطان بإنشاء 12 ألف وحدة سكنية استيطانية في القدس والضفة الغربية، وهو ما يمثل نحو أربعة أضعاف عدد الوحدات السكنية الاستيطانية التي تم إنشاؤها في عام 2016[38]. بالإضافة إلى إعادة صياغة مشروع "القدس الكبرى"، الذي تقدّم به حزب البيت اليهودي في الكنيست في أكتوبر 2017، حيث ينصّ على ضم المستوطنات المحيطة بالقدس المحتلة إلى حدود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدينة، وذلك تمهيدًا لإعادة طرحه للتصويت في الكنيست. ومن ثمّ، فإن القرار الأمريكي لا يحمل سوى طابع رمزي مقارنة بالخطوات الواقعية للسيطرة الإسرائيلية على كامل القدس[39].

- **تصاعد أزمات الشرق الأوسط:** حيث تحظى خريطة المنطقة العربية بتوترات صراعية على مختلف أبعادها المتداخلة وفواعلها المتشابكة، مما تُعدّ بمثابة "نافذة الفرص" لصانع القرار الأمريكي لتمرير قضية القدس في ظل تراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية، وكذا لموازنة المعادلة الأمنية للجانب الإسرائيلي بالتوافق الضمني مع حزب الله في لبنان على إقرار الهدنة في ظل انخراط الأخير في الداخل السوري. فضلا عن هيمنة ملف الإرهاب على الطاولة العربية، وما تبعه من تقارب ما بين إسرائيل ودول عربية لمواجهة التهديدات الأمنية[40].

- **تلاشي احتمالية التصعيد:** حيث يعوّل الجانبان الأمريكي والإسرائيلي على حالة الضعف العربي غير المسبوق في ظل انشغال دول الإقليم بإعادة هيكلة الثوابت الداخلية للدولة الوطنية عقب الثورات العربية، وكذا التصدي لتبعات ظهور وتمدد التنظيمات الإرهابية المختلفة والموالين والداعمين لها، بالإضافة إلى حالة الانقسام والتشتت الفلسطيني حول إنهاء المصالحة الفلسطينية-الفلسطينية على الرغم من إنجاح الخطوات الأخيرة باتفاق القاهرة في أكتوبر 2017[41].

رابعا: مستقبل القضية الفلسطينية بعد قرار ترامب

كانت خطوة ترامب بشأن القدس متوقعة منذ فوزه بالانتخابات الرئاسية في نهاية العام 2016، فقد تضمّن برنامجه الانتخابي وعدًا أساسيًّا بنقل سفارته إليها في حال وصوله إلى البيت الأبيض. وبعد فوزه لم يُخفِ إصراره على تحقيق وعده، وأعلن أكثر من مرة أن ذلك ليس إلا مسألة وقت، ففي جوان 2017 أجَّل ترامب كما فعل أسلافه السابقون عملية نقل السفارة لمدة ستة أشهر، ولكن، انقضت مهلة الستة أشهر وبدلاً من تجديدها قرَّر ترامب إنجاز وعده ونقل السفارة[42].

بدأت تصفية قضايا الحل النهائي بمجموعة من الإجراءات والسياسات الأمريكية من مدينة القدس، فبعد اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"[43]، قام بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في 14 ماي 2018، ليتزامن مع الذكرى الـ70 لقيام إسرائيل وهو تاريخ "نكبة" الشعب الفلسطيني، وبهذا فتح الباب أمام دول أخرى للاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل، وبعد أقل من شهر على قرار نقل السفارة، دأبت الإدارة لإزالة ملف اللاجئين، أحد أكثر المواضيع حساسية وصعوبة في قضايا الحل النهائي. فقد أوقفت في ديسمبر 2018 نصف الدعم الذي كانت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقدمه لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، والذي يقدر بـ65 مليون دولار، وقررت في 31 أوت 2018، وقف تمويلها كليًا. حيث تزعُم إدارة ترامب أنّ استمرار الأونروا، يُسهم في استدامة الصراع، وذلك أنّ إصرار الفلسطينيين على حق العودة بحسب نصّ قرارات الشرعية الدولية وتحديداً قرار مجلس الأمن رقم (194)، يتناقض كلياً مع "يهودية إسرائيل"، ومن ثمّ يعطل أي إمكانية لتحقيق السلام بين الطرفين[44].

يعدّ ما أقدم عليه الرئيس الأمريكي من أبرز التطورات بشأن المدينة ووضعها السياسي، إذ يمثل هذا القرار خرقا للوضع القائم فيها منذ احتلالها، ما يمثّل تجاوزا لقواعد القانون الدولي وتهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة واسهامًا في عدم استقرارها، من خلال ما يلي[45]:

- يتضمن القرار بعدا سياسيا خطيرا في تشجيع اسرائيل على التمادي لفرض سياسة الأمر الواقع في المدينة المقدسة عن طريق التخلص من أحياء فلسطينية في القدس وحولها، حيث تخطط لإخراج 220 ألف فلسطيني من حدود الجزء الشرقي من القدس، وضمّ في المقابل 150 ألف مستوطن إلى حدود هذا الجزء من المدينة، وإضفاء الشرعية عليهم. عدا عن محاولة اعادة التقسيم المكاني للمسجد الأقصى تمهيدا للتهويد، وهي بذلك تهدف إلى تعزيز إجراءاتها في فرض وقائع جديدة لتثبيت سيادتها على المدينة، وجعل من الصعب تجاوز الوقائع على الأرض في أي حراك مستقبلي للتوصل إلى تسوية.

- بإقامة إسرائيل ما تطلق عليه "إسرائيل الكبرى" تكون قد فصلت شمال الضفة الغربية عن جنوبها، ويصبح التواصل بين الجزأين من خلال طريق صادقت عليه اسرائيل سنة 2007 تحت مسمى "طريق نسيج الحياة" تقطعه متى شاءت، ويجعل من الحالة الفلسطينية مجرد تجمعات سكانية يسهل السيطرة عليها أمنيا واقتصاديا.

- يعدّ القرار في حال عدم مواجهته تحولا عن موقف المجتمع الدولي إزاء الأراضي المحتلة عام 1967 وفق القرارات (242، 338، 487) باعتبار القدس جزءا من الأراضي المحتلة، كما يشكّل تراجعا عن التعهدات الأمريكية بالحفاظ على الوضع القائم في الأراضي المحتلة إلى أن يحسم بالمفاوضات النهائية، وإحراجا لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، خاصة وأنه يتجاوز أي اعتبار للحقوق الفلسطينية في القدس وللدور الأردني الخاص فيها. ثم إن تغيير الوضع القائم بعد قرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترامب سوف يحمل معنا رمزيًّا عميقًا وسيتم اعتباره دعمًا للسيادة الإسرائيلية على حساب الحقوق الفلسطينية في المدينة[46].

لقد أثارت خطوة ترامب بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية ردود فعل عربية وإسلامية غاضبة، ومن المحتمل بروز تداعيات أخرى لها، منها[47]:

أ. تجميد عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين المعروفة إعلاميا بـ "صفقة القرن"، حيث تلا قرار ترامب الدعوة إلى سحب المبادرة العربية للسلام، برغم أنها لا تزال قائمة حتى اليوم، فضلا عن دفع العلاقات الفلسطينية -الإسرائيلية إلى إعادة التفاوض على أسس جديدة، فجوهر الإعلان الأمريكي يدحض فكرة استئناف المفاوضات دون التأكد من أنّ القدس الشرقية بأهميتها الرمزية والدينية لن تكون عاصمة لدولة فلسطين، وهو ما قد يقوّض الهوية السياسية الفلسطينية بشكل مطّرد من قبل الديناميكيات الدينية الإقليمية التي تتضمن طرفا شيعيا وآخر سنيا يستغل كلّ منهما عملية السلام لمصلحته الخاصة.

ب. العودة بالقضية الفلسطينية إلى النقطة صفر كرد فعل على قرار ترامب بشأن القدس، وذلك في ظل الدعاوى المطالبة بحل السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى الانسحاب من اتفاقية أوسلو والتزاماتها وسحب الاعتراف بإسرائيل.

ج. سيؤدي إعلان ترامب إلى "مأزق قانوني" بإبطاله للعديد من قرارات مجلس الأمن التي لم تعترف مطلقا بالقدس عاصمة لإسرائيل، فضلا عن مخالفته لقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر 1947، والقاضي بقيام دولتين (يهودية وفلسطينية) ومنح القدس وضعاً قانونياً خاصاً تحت وصاية الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس سيُعد تبنياً لرؤى وسياسات اليمين الإسرائيلي، وتخليا عن التزامات اتفاقية أوسلو، وهذا قد يعني التخلي عن بصيص أمل أخير في تحقيق السلام المنشود.

سيترك قرار ترامب تأثيرات عميقة من المحتمل أن تبدأ في التشكل على مستوى عملية السلام والوضع الفلسطيني الداخلي، فمنذ أن فشلت جهود "جون كيري" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق عام 2014 في إحياء المفاوضات الثنائية ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لم تجر أية محاولات جادة للتوصل إلى تسوية، كما أنّ موقف الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" وشرعيته أصبحا على المحك. وقبول المفاوضات ضمن الشروط الحالية سيكلف حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خصمًا كبيرًا من شرعيتهما التي كانت مبنية على الوعود المتتالية منذ أكثر من عشرين سنة بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، حيث أصبحت مهمتهم الآن أكثر صعوبة في إقناع الشعب الفلسطيني بأي حلول مستقبلية لا تتضمن القدس عاصمة للدولة الفلسطينية[48]، خصوصا وأن المدينة كانت سببًا مباشرًا لهبَّة النفق عام 1996 بعدما افتتحت الحكومة الإسرائيلية نفقًا أسفل المسجد الأقصى المبارك، وانتفاضة عام 2000 التي اندلعت بعد زيارة رئيس الوزراء الأسبق "أرييل شارون" لباحات المسجد الأقصى[49]، وانتفاضة القدس (2015-2016) والتي سميّت أيضًا بانتفاضة السكاكين، وفي جويلية 2017 أدَّت الخطط الإسرائيلية لتثبيت كاميرات أمنية في المسجد الأقصى إلى اندلاع أسابيع من الاضطرابات والمواجهات.

بحسب ترامب، فإن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل هو "الشيء الصحيح الذي ينبغي فعله"، ومع ذلك فقد حرص في خطابه على تأكيد أن إعلانه هذا لا ينبغي أن يمس بقضايا الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين وأنه يجب على الطرفين تقرير أبعاد سيادة إسرائيل في القدس من خلال مفاوضاتهم، في إشارة ضمنية إلى أنه يمكن تقسيم المدينة إلى عاصمتين إذا توافق الطرفان. وعلى الرغم من محاولة الإدارة الأمريكية التقليل من خطورة القرار، فما لم يقله ترامب ولا مسؤولو إدارته هو أنّ إسرائيل ترفض منذ عام 1967 الاعتراف بحق الفلسطينيين في القدس الشرقية. كما أنّ ترامب برّر قراره إعلان القدس عاصمة لإسرائيل بأنه يطبق القانون الذي أصدره الكونغرس عام 1995، وينص هذا القانون على أن مدينة القدس "يجب أن تبقى موحدة"، و"ينبغي الاعتراف بها عاصمةً لدولة إسرائيل"، ومن هنا، يصبح أي حديث عن أنّ قرار ترامب لا يتضمن مصادرة لحق الفلسطينيين في مناقشة قضايا الوضع النهائي- ومن ضمنها القدس- في المفاوضات ذرٌ للرماد في العيون، خصوصًا أنّ التقارير التي تنشر عن ملامح إطار لحل يعمل عليه فريق صهر الرئيس "جاريد كوشنر" إما أنها تستبعد القدس الشرقية من الحل، وإما أنها تدعو إلى تأجيل بحثها لسنوات قادمة حتى لو قامت دولة فلسطينية[50].

إن إصرار أمريكا على قرارها يجعلها تصبح قوة من دون شرعية قانونية ومن دون مشروعية دولية[51]، إذ أثبتت واشنطن بجدارة أنها لم تعد تصلح للقيام بدور الوسيط النزيه في أي محادثات سلام مع إسرائيل، ما يؤذّن بأوان اعتراف القيادة الفلسطينية إفلاس اتفاق أوسلو والتحلّل منه بعد أن تحللت منه إسرائيل منذ 2000 إثر انهيار مفاوضات كامب ديفيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة:

من خلال ما تقدّم نستنتج ما يلي:

- تتميز مواقف ترامب وأعوانه من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بثلاثة ملامح أساسية، هي: دعم أكبر من سابقيه للاحتلال الإسرائيلي؛ زهد في حل الدولتين؛ وتجريم مضاعف لحماس والجهاد لاختيارهما نهج المقاومة ولأطروحاتهما الإسلامية.

- سياسة أمريكا تجاه القدس مع الرئيس ترامب حتى ولو كانت متشددة إلا أنها استمرارٌ لموقف الإدارات الأمريكية السابقة فيما يتعلق بالقدس. هناك مرشحون عديدون وعدوا بأن يعترفوا بالقدس عاصمة لإسرائيل ولم يفعلوا، وترامب وعد وفعل. وما فعله ترامب يشير إلى أنّ أمريكا أصبحت تُولِي أهمية قليلة جدًّا للقانون الدولي وللتفاهم الدولي وللمؤسسات الدولية.

- يُعدّ تخلي الإدارة الأمريكية الحالية عن دعم حل الدولتين ضربة قاصمة لعقود من السياسة الأمريكية التي تبنتها الإدارات المتعاقبة، وهو تغيير للمبادئ الأمريكية تجاه قضية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وللجهود الدولية. ولا يتوقف الأمر عند التخلي عن خيار حل الدولتين بل تعدّاه إلى إجراءات أكثر عدوانية، بغضّ النظر عن حقيقة تطبيق هذا الحل واقعيًا وإمكانيته بسبب إجراءات التهويد القائمة منذ سنوات، ما يقضي على آمال الفلسطينيين في إمكانية مواصلة العملية التفاوضية مع الاحتلال الاسرائيلي بشأن حصولهم على حقهم في دولة مستقلة تفاوضوا عليها لأكثر من عقدين وفق مبدأ حل الدولتين.

- ترامب بقراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يكون قد أنهى عمليًا سياسةً اتبعها أسلافه الثلاثة على مدى أكثر من عشرين عامًا بتأجيل قرار النقل إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية توافقية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ويعتبر قراره بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس انقلابا في السياسة الأمريكية تجاه دورها في التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما يتناقض مع قرارات دولية صادرة عن "مجلس الأمن" ومع سياسة أمريكية سار عليها كل من سبقه، كما سيكسر هذا القرار توافق الآراء الدولي حول القدس ويُسهم في الحكم مسبقًا على مسألة كان من المفترض أن تُترك للمفاوضات النهائية بين الجانبين، مع إمكانية أن يؤجج مزيدًا من التوترات في المنطقة. إنّ قرار ترامب بمثابة تحدّي للنظام الدولي، وضربٌ للتسوية التي استمر مسارها ثلاثة عقود، وأثبت أنّ الراعي الأمريكي ليس نزيهًا ولا محايدًا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- من المفارقات أن يختار "ترامب" موضوع القدس وهي أكثر القضايا إثارة للجدل والأكثر تقلباً في الشرق الأوسط من بين ما يعادل 272 وعدا أعلنها خلال حملته الانتخابية، ورمى بذلك شعلة نار على القضية الأكثر قابلية للانفجار في النزاع المستمر والأكثر حساسية منذ عقود، فرغم نصيحة وزير خارجيته "تيلرسون" ووزير دفاعه "ماتيس" بعدم تغيير وضع القدس حالياً خوفاً من زيادة مشاعر العداء للولايات المتحدة، وردود الفعل المتوقعة على كل ما هو أمريكي مرابط في الخارج. وهنا يفسر "مارك لاندلر" في مقال له أنّ وضع القدس ظل للمرشح والرئيس "ترامب" ضرورة سياسية أكثر منه مشكلة دبلوماسية.

- إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل استكمالا لجهود القضاء على طموحات الفلسطينيين في إنشاء دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلت عام 1967، تكون عاصمتها القدس الشرقية، وجّه ضربة قاصمة لعملية السلام في الشرق الأوسط، إذ أضر كثيراً بصورة واشنطن في المنطقة، كما أنّ الخطوة التي اتخذتها الولايات المتحدة بنقل السفارة تُشرعِن لأمر واقع فرضه المحتل الإسرائيلي في القدس، وبعد أن أعلن ترامب إخراج القدس من جدول المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين دون إشارته إطلاقاً لمشكلة المستوطنات ولحقّ العودة أو لحدود دولة إسرائيل، فعلى ماذا يريد ترامب من الفلسطينيين أن يتفاوضوا؟.

- على الأغلب، يسعى ترامب إلى مراكمة الدعم من اللوبيات الصهيونية المؤثّرة في واشنطن. عامل آخر لا يقلُّ أهمية يتعلق بسعي ترامب لإرضاء قواعد الحزب الجمهوري المؤيدين لنقل السفارة وخاصة المحافظين والإنجيليين، بالإضافة إلى الشخصيات التي دعمته ماليًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا للوصول إلى البيت الأبيض، ومن المرجح أن يعزِّز موقف ترامب من نقل السفارة شعبيته بين هذه الأوساط.

- كافة السيناريوهات التي يمكن رسمها لحدود التدخل الأمريكي في مرحلة ترامب تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يبدو أنها لا تبشِّر بالكثير من التفاؤل لإحياء آمال الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة كاملة السيادة في المستقبل القريب. لذلك، سيكون رهان القيادة الفلسطينية على المسار الفلسطيني، وبشكل جدّي ضمن المؤسسات الدولية وخاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية. وفي هذا السياق، سيكون من المفيد للجانب الفلسطيني التوقف عن التعويل المبالغ فيه على الإدارة الأمريكية المنفردة لعملية السلام، واللجوء عوضًا عن ذلك إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصادر القوة الفلسطينية الداخلية المتمثلة في إعادة توحيد الجهود الفلسطينية والتوصل إلى تسوية تنهي الانقسام الفلسطيني الداخلي.

الهوامش والمراجع:

[1] *« Jerusalem Embassy Act Of 1995 », US Congress Website, 8/11/1995, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/NTVrec*

[2] "السياسة المتوقعة لإدارة ترامب نحو الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، جانفي 2017، ص1. (تاريخ التصفح: 18-02-2018)،

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/1/29/

[3] المرجع نفسه.

[4] محمود جرابعة، ليهي بن شطريت، "الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في منظور ترامب"، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2016، (تاريخ التصفح: 10-04-2017)،

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/12/161201103017333.html

[5] جويدة حمزاوي، "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية: قراءة في السياسة الجديدة للرئيس ترامب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018، ص 195.

[6] محمود جرابعة، ليهي بن شطريت، المرجع السابق.

[7] يحي سعيد قاعود، وعلا عامر الجعب، "وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017: قراءة تحليلية في إستراتيجية دونالد ترامب"، قراءات استراتيجية، السنة العاشرة، العدد 20، أفريل 2018، ص138.

[8] نفس المرجع، ص ص139-140.

[9] *Mohamed To'ma Jawda, "Trump's Declaration on Jerusalem within the framework of Public International Law", Al-Bayan Center Studies Series, 2018, p.4.*
http://www.bayancenter.org/en/wp-content/uploads/2018/01/8976564534.pdf

[10] منصور أبو كريم: "اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، جانفي 2018، (تاريخ التصفح: 10-05-2018)،

https://harmoon.org/wp-content/uploads/2018/01/Trends-of-US-foreign-policy-toward-the-Middle-East-under-Trump.pdf

[11] لمعلومات أكثر أنظر: محمد أبو سعده، "صفقة القرن قراءة في الأبعاد والمسارات"، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، مارس 2018،

https://eipss-eg.org//

[12] أحمد عيسى، "القضية الفلسطينية في مرحلة الرئيس ترامب (1+2)"، (تاريخ التصفح: 20-06-2018)،

https://www.amad.ps/ar/Details/169288

[13] *Jack Thompson, "Donald Trump's Foreign Policy: McCarthyism as a Cautionary Tale", Policy Perspectives, Vol. 4/10, December 2016, p.1715.*

[14] "قرارات ترامب السبعة لتصفية القضية الفلسطينية"، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر2018، (تاريخ التصفح: 10-01-2019)،

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/9/10/

[15] منصور أبو كريم، المرجع السابق.

[16] يحي سعيد قاعود، وعلا عامر الجعب، المرجع السابق، ص142.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[17] نفس المرجع، ص ص142-143.

[18] *Mohamed To'ma Jawda, op.cit, p5.*

[19] راسم خمايسي، "مصفوفة الضبط الممارسة لإحداث التغييرات الديمغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس"، من أعمال الندوة الدولية: "قرار نقل السفارة الأمريكية ووضع القدس القانوني والسياسي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 24 فيفري 2018، ص3.

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Jerusalem-Symposium-Dossier.aspx

[20] *Mohamed To'ma Jawda, op.cit, p.5.*

[21] "القدس: ترامب يطيح بنصف قرن من سياسة الولايات المتحدة"،

https://orientxxi.info/magazine/article2166

[22] فرانشيسكو شيوديلي، "سياسة البعد المكاني: السياسة الحضرية الإسرائيلية في القدس"، من أعمال الندوة الدولية: "قرار نقل السفارة الأمريكية ووضع القدس القانوني والسياسي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 24 فيفري 2018، ص1.

[23] *Mohamed To'ma Jawda, op.cit, p.6.*

[24] "خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته"، مركز الجزيرة للدراسات،

http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2017/12/171211121619961.html

[25] نفس المرجع.

[26] علاء أبو طه، "القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال ونقل السفارة الأمريكية إليها: تبعاته السياسية والشرعية والخيارات الفلسطينية المتاحة"، دائرة السياسات والأبحاث،

http://icspr.ps/file/twm17.pdf

[27] "خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته"، المرجع السابق.

[28] فرانشيسكو شيوديلي، المرجع السابق، ص7.

[29] آية شمعة، "سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2019،

https://www.palinfo.com/news/2017/12/13/

[30] *Mohamed To'ma Jawda, op.cit, p.8.*

[31] العمري حكيم، "أسانيد السيادة الفلسطينية على القدس في القانون الدولي"، مجلة جيل لحقوق الإنسان، العدد 32، 2018، ص91.

[32] "قراءة في قانون سفارة القدس: ما هي خيارات ترامب؟" ، ديسمبر 2017،

https://www.arab48.com/

[33] "القدس: ترامب يطيح بنصف قرن من سياسة الولايات المتحدة"، مرجع سابق.

[34] إيمان زهران، "دوافع تغير السياسة الأمريكية تجاه قضية القدس"، مجلة السياسة الدولية، ديسمبر 2017،

http://rawabetcenter.com/archives/57475

[35] *Eke Onyemaechi Augustine, "America's Principled Realism and the Jerusalem Declaration: Implications on Israeli-Palestinian Two-State Solution", Arts Social Sciences journal, Volume 9, Issue 3, 2018, p.2.*

[36] *"Trump's Decision to Announce Jerusalem as the Capital of Israel: Motives, Implications, and Prospects", Arab Center for Research and Policy Studies, Series: Situation Assessment, Policy Analysis Unit, December 2017,*
https://www.dohainstitute.org/en/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/12%20december%20situation%20assessment.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[37] إيمان زهران، المرجع السابق.

[38] "وثيقة بين يدي رؤية عربية وإسلامية لمواجهة القرار الأمريكي بشأن القدس"، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2018، *http://www.mesc.com.jo/Documents/mesc-Doc-08-2018-A.pdf*

[39] إيمان زهران، المرجع السابق.

[40] المرجع نفسه.

[41] إيمان زهران، المرجع السابق.

[42] "خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته"، المرجع السابق.

[43] *Roie Yellinek, "Trump's Recognition of Jerusalem: The View from Beijing", BESA Center Perspectives Paper N°. 699, December 27, 2017, p1.*

[44] "قرارات ترامب السبعة لتصفية القضية الفلسطينية"، المرجع السابق.

[45] "وثيقة بين يدي رؤية عربية وإسلامية لمواجهة القرار الأمريكي بشأن القدس"، مرجع سابق، ص ص1-3.

[46] "خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته"، المرجع السابق.

[47] إيمان زهران، المرجع السابق.

[48] "وثيقة بين يدي رؤية عربية وإسلامية لمواجهة القرار الأمريكي بشأن القدس"، المرجع السابق.

[49] ماجد كيالي، "القرار الأمريكي بشأن القدس والموقف الفلسطيني"، مركز الجزيرة للدراسات، *https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/12/9/*

[50] *"Trump's Decision to Announce Jerusalem as the Capital of Israel: Motives, Implications, and Prospects", op.cit.*

[51] أنيس فوزي قاسم، "الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل: تحديات للقانون الدولي"، من أعمال الندوة الدولية: "قرار نقل السفارة الأمريكية ووضع القدس القانوني والسياسي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 24 فيفري 2018، ص1. متاح على الموقع:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Jerusalem-Symposium-Dossier.aspx.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com